العراقية (ارشيف)

التحالف الوطني (ارشيف)

التحالف الوطني يسلّم العراقية جدول أعمال المؤتمر الوطني للإطلاع عليه

بغداد / المدى

أعلنت القائمة العراقية أمس أنها تسلمت من التحالف الوطني مسودة جدول أعمال المؤتمر الوطني للاطلاع عليها، وبينت أنها تضمنت ثلاثة محاور تتعلق بعمل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، لافتة إلى انها ستعقد اجتماعا يوم الخميس المقبل لمناقشته والرد عليه.

وقال النائب عن العراقية محمد الخالدي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي أرسل، امس، جدول أعمال المؤتمر الوطني الذي أعده التحالف الوطني إلى القائمة العراقية للاطلاع عليه"، مبينا أن "جدول الأعمال يتضمن ثلاثة محاور هي مشاكل السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية".

وأضاف الخالدي وهو مقرر مجلس النواب أن "قادة القائمة العراقية سيعقدون اجتماعا يوم الخميس المقبل، الثالث من أيار المقبل) لمناقشة جدول الأعمال وإبلاغ التحالف الوطني بموقفها".

وفي سياق ذي صلة، اتفق حزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم على ضرورة الإسراع بعقد المؤتمر الوطني وتوحيد الخطاب السياسي داخل كتلة التحالف.

ونفى المجلس الأعلى الإسلامي في وقت سابق إبلاغه رسميا بوجود حراك لسحب الثقة من حكومة المالكي وأكد عمله ضمن إطار التحالف الوطني.

وقال بيان صدر عن مكتب الحكيم وأطلعت عليه المدى إن "الحكيم استقبل بمكتبه عددا من قيادات حزب الدعوة الإسلامية برئاسة الشيخ عبد الحليم الزهيري وجرى بحث تطورات الأوضاع السياسية في البلاد وتعزيز العلاقات والتعاون بين أطراف التحالف الوطني بغية التغلب على الأزمة السياسية الراهنة في البلاد".

وبين أن "أعضاء المكتبين السياسيين للمجلس الأعلى وحزب الدعوة تطرقا لآخر تطورات المشهد السياسي في البلاد والقضايا المطروحة على الساحة العراقية وأكدا ضرورة الإسراع في انعقاد اللقاء الوطني في بغداد وأهمية توحيد الجهود داخل التحالف الوطني من اجل إنجاح هذا اللقاء".

ومن المقرر أن تعقد اللجنة التحضيرية اجتماع آخر خلال الأسبوع الجاري للتصويت على ورقة لجدول أعمال المؤتمر الوطني الذي دعا له رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وتدور خلافات بين ثلاث كتل رئيسة هي التحالف الوطني والتحالف الكردستاني وائتلاف العراقية بخصوص إدارة الدولة مضافا لها اتفاقيات أربيل وقضيتي الهاشمي والمطلك.

وتصاعدت حدة التصريحات المتشنجة بين ائتلافي العراقية ودولة القانون بشأن ملفات الاعتقالات وإدارة الدولة والقضاء ومسار العمل الديمقراطي في البلاد.

وجرت في إقليم كردستان اجتماعات تشاورية الأسبوع المنصرم والحالي حضرها رئيس الإقليم مسعود بارزاني ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي.

وكانت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني عقدت، في الـ٢٤ من نيسان الحالي، اجتماعها بغياب القائمة العراقية وحضور ممثلي التحالفين الوطني والكردستاني، فيما أعلن نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي أن اللجنة كلفت ممثلي التحالف الوطني بتنظيم جدول عمل مقترح يعرض على أعضاءها لإبداء الملاحظات من اجل تقديمه بعد الاتفاق عليه إلى رئيس الجمهورية لتحديد موعد انعقاد الاجتماع الوطني المرتقب.

وعزت العراقية بزعامة إياد علاوي، في ٢٥ نيسان ٢٠١٢ مقاطعتها الاجتماع لعدم وضع بنود اتفاقية أربيل ضمن جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني.

كما انتقدت تكليف ممثلي التحالف الوطني بتنظيم جدول عمل الاجتماع الوطني، وأكدت أن هذا الجدول يخص الأطراف التي ستعده ولا يلزم العراقية بشيء، مهددة بلجوئها مع باقي الكتل السياسية لكافة الخيارات الدستورية في حال عدم تنفيذ رئيس الحكومة نوري المالكي بنود اتفاقية أربيل.

الانتربول يلاحق عدنان الدليمي وابنته وحازم الشعلان وأيهم السامرائي

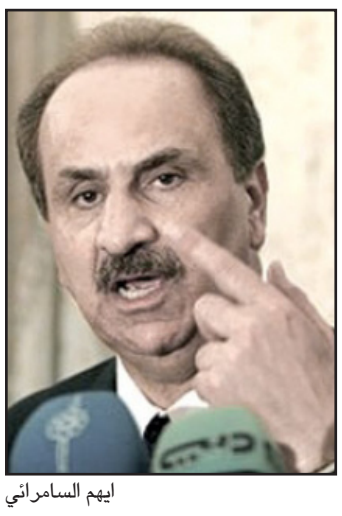
ايهم السامرائي

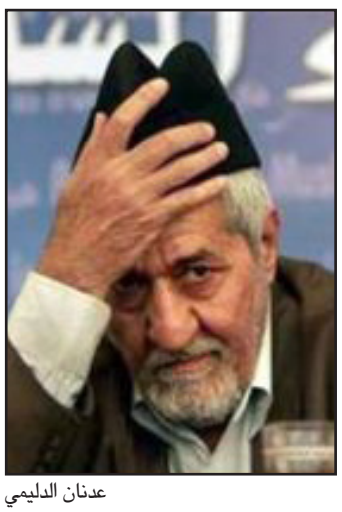
عدنان الدليمي

حازم الشعلان

بغداد / المدى

أكد مصدر عراقي مطلع امس ان جهاز الشرطة الدولية (الانتربول) أصدر مذكرات إلقاء قبض ومصادرة أموال منقولة وغير منقولة بحق كل من النائب السابق عدنان الدليمي وابنته أسماء، ووزير الكهرباء السابق أيهم السامرائي، ووزير الدفاع العراقي السابق حازم الشعلان.

وقال المصدر لوكالة كردستان للانباء مشترطا عدم ذكر اسمه، ان مذكرات القبض التي تم تفعيلها تتعلق بأحكام قضائية صادرة من قبل القضاء العراقي بحق الأشخاص المذكورين آنفا.

وأضاف يقول إن جهاز الشرطة الدولية أصدر مذكرات الاعتقال بعد اكتمال الإجراءات القانونية.

وسبق وان طالبت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي بإيقاف صرف رواتب أفراد حماية النائب السابق عدنان الدليمي مع ابنته النائبة السابقة أسماء الدليمي، كونهما مطلوبين للقضاء العراقي ويتواجدان خارج البلاد.

وأضافت أن أفراد حماية الدليمي إلى هذه اللحظة يستلمون رواتبهم من مجلس النواب بالرغم من "القضايا الخطرة" التي يواجهها الدليمي.

وكان عدنان الدليمي يرأس جبهة التوافق النيابية في الدورة السابق ويواجه اتهامات بالتورط بقضايا "إرهابية" وسجن على إثرها احد أبنائه فضلاً عن عدد من أفراد حمايته.

وكانت مذكرة اعتقال قد صدرت بحق وزير الدفاع السابق حازم الشعلان في عام ٢٠٠٥ بتهم تتعلق بالفساد.

ويعد وزير الكهرباء السابق أيهم السامرائي الذي يحمل الجنسية الأميركية والمقيم في الولايات المتحدة، احد المطلوبين للقضاء العراقي، بتهمة الفساد واختلاس الأموال واحتجز لفترة داخل المنطقة الخضراء بتهمة الفساد، وتمكن بعدها من الهروب إلى الأردن ثم إلى الولايات المتحدة الأميركية بمساعدة عناصر الشركات الأمنية العاملة في العراق.

النزاهة: هناك تأخير في نقل المصابين بالأمراض المستعصية

بغداد / المدى

كشفت لجنة النزاهة النيابية أمس عن وجود تأخير في نقل المصابين بالامراض المستعصية، والسرطانية إلى خارج البلاد، فيما اقترحت على الحكومة إنشاء مستشفيات خاصة لمعالجة هذه الحالات لازديادها في الآونة الأخيرة.

وقال عضو لجنة النزاهة والنائب عن العراقية خالد العلواني في تصريح لوكالة شفق نيوز إن "العراق يشهد ازديادا واضحا في انتشار الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية منذ عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا".

وأشار العلواني إلى أن "مدينة الفلوجة تحتل المرتبة الأولى بين مدن العراق في انتشار الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية والعوق بين أبنائها، خصوصاً الأطفال الذي ولدوا بعد حربي الفلوجة عام ٢٠٠٤ التي شهدت استخدام قوات الاحتلال الأمريكي ضدها الأسلحة المحرمة دولياً".

وأضاف العلواني أن "معالجة مثل هكذا أمراض تستلزم أموالا طائلة لعلاجها، وأمام الحكومة أمران لمعالجة هذه القضية إما بناء مستشفيات تخصصية أو تسفير المرضى المصابين بهذه الأمراض إلى الخارج لمعالجتهم، وأن الأمرين من ابسط حقوق المواطن العراقي على الدولة".

وأكد عضو لجنة النزاهة "وصول طلبات عديدة من مواطنين مصابين بأمراض مستعصية من أجل تسهيل عملية تسفيرهم إلى الخارج ومعالجتهم على حساب الدولة العراقية، لافتاً "أننا بدورنا نقوم بتحويل هذه الطلبات إلى وزارة الصحة والجهات المعنية".

خالد العلواني

وأستدرك العلواني بالقول إن "هناك تأخيراً في تسفير الأشخاص المصابين لمدة قد تصل إلى ستة أشهر، ما يؤدي إلى تضاعف شدة المرض على الشخص المصاب"، داعياً الحكومة ووزارة الصحة إلى الإسراع بتسهيل عملية تسفيرهم إلى الخارج ومعالجتهم.

الكردستاني يهدّد باستجواب السوداني إذا تعرضت حقوق ضحايا المقابر الجماعية الكرد للخطر

بغداد / المدى

هدد التحالف الكردستاني امس باللجوء إلى تقديم طلب استدعاء واستجواب وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني في حال تعرضت حقوق ضحايا المقابر الجماعية الكرد إلى الخطر، جراء عدم نقل رفاتهم إلى إقليم كردستان وتأخير حقوقهم، فيما اعتبر عدم المبالاة بحقوق ضحايا تلك المقابر أو إنصافهم استهتارا بدمائهم وانقلابا على الدستور.

وقال النائب عن التحالف محما خليل في بيان صدرعنه امس وتلقت المدى نسخة منه، إن "آلاف من ضحايا المقابر الجماعية الكرد في صحراء الديوانية لم تنقل رفاتهم حتى الآن من تلك المقابر إلى كردستان، كما أن ملفات ذويهم لم تنجز حتى الآن"، مهددا بـ"اللجوء إلى تقديم طلب استدعاء واستجواب وزير حقوق الإنسان في حال تعرضت حقوق ضحايا المقابر الجماعية إلى الخطر، جراء عدم نقل رفاتهم وتأخير حقوقهم".

وأضاف خليل أن "طلب استدعاء الوزير واستجوابه سيتم داخل قبة البرلمان، في حال استمر هذا التأخير والمساس بملفات ضحايا المقابر الجماعية، لمعرفة فيما إذا كان هناك تقصير متعمد من قبل الوزارة"، مشيرا إلى أن "آلافا من ضحايا تلك المقابر لم يحصلوا على حقوقهم، ولم تعوض عوائلهم حتى الآن، رغم مرور تسع سنوات على سقوط النظام السابق".

واعتبر النائب عن التحالف الكردستاني أن "عدم المبالاة بحقوق ضحايا المقابر الجماعية وعدم إنصافهم هو استهتار بدماء الشهداء الذين سقطوا جراء السياسة الدكتاتورية، ونكران لدورهم وفضلهم، كما أنه تعطيل وانقلاب على الدستور الذي كفل حقوقهم".

وسبق أن اتهم رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني، في ٢٠ نيسان الحالي وزارة حقوق الإنسان بالعبث بوثائق تعود لمقابر جماعية لضحايا الكرد، فيما دعا الحكومة الاتحادية لتقديم اعتذار رسمي لشعب كردستان، لما تعرض له نتيجة سياسات النظام السابق.

فيما أعربت وزارة حقوق الإنسان، في ٢٦ نيسان الحالي عن استغرابها من تصريحات رئيس حكومة إقليم كردستان البارزاني بشأن اتهامها بالعبث بوثائق ضحايا المقابر الجماعية الكرد، وكشفت عن استخراج رفاة ١٥٨ شخصا من مقبرة في تلال حمرين.

من جهة اعلن مكتب حقوق الإنسان في محافظة الديوانية امس عن تسليمه رفات لـ ٧٢٤كرديا تم استخراجها من مقبرة امهاري في صحراء المحافظة إلى دوائر الطب العدلي بمحافظتي بغداد والنجف في أيلول عام ٢٠١١، مشيرا إلى رفع الصفة عن المقبرة بعد إتمام عمليات البحث في كافة الشقوق المؤشرة لدى الوزارة.

وقال مدير المكتب أحمد حسن العطار في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "فرق الوزارة المختصة أنجزت أعمالها بالكامل في مقبرة امهاري بصحراء الديوانية في أيلول عام ٢٠١١، وتم رفع صفة المقبرة عن الموقع بشكل رسمي، بعد أن تم استخراج رفات لـ ٧٢٤ شخصا كرديا من المقبرة".

واكد العطار أن "تلك الرفات تم تسليمها إلى دوائر الطب العدلي في محافظتي النجف وبغداد، على شكل دفعات كان أخرها في أيلول عام ٢٠١١"، مشيرا إلى "قيام الفرق التابعة لوزارة حقوق الإنسان باستخراج الرفات من شقوق مختلفة فيما لم يتم العثور على رفات أخرى في ما تبقى من الشقوق".

ودعا العطار، كل من يمتلك معلومات عن وجود مقابر جماعية في المحافظة إلى "تقديم معلوماته للمكتب بشكل رسمي، لاتخاذ الإجراءات القانونية وفق قانون المقابر الجماعية، رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ وتشكيل فرق للتأكد من المعلومات على أرض الواقع".

وكان فريق عمل من وزارة حقوق الإنسان العراقية و بإشراف اللجنة الدولية للمفقودين باشر البحث في مقبرة أمهاري ٩٠ كم غرب الديوانية أواخر حزيران ٢٠١١ وإشارات التحقيقات الأولية إلى أن المقبرة تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، وأنهى الفريق عمله في أيلول عام ٢٠١١.

ضحايا المقابر الجماعية (ارشيف)